



مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي لأفريقيا

الدورة التاسعة والعشرون

أبيدجان، كوت ديفوار، 4-8 أبريل/نيسان 2016

المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

موجز

عُقد المؤتمر الحادي والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس، فرنسا، من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 11 ديسمبر/كانون الأول 2015. وللمرة الأولى منذ أكثر من عشرين عاماً من المفاوضات في الأمم المتحدة، توصل المجتمع الدولي إلى اتفاق تاريخي يُعرف باسم اتفاق باريس، من أجل ضمان ألا يتعدى الاحترار العالمي درجتين مئويتين.

ويشدد الاتفاق على نقاط ذات صلة بعمل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) وهي:

- المساهمات المعتمدة المحددة وطنياً وآلية الاستعراض
- الأمن الغذائي
- التخفيف من آثار تغير المناخ
- التكيف مع تغير المناخ
- برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية/ الحراجة
- الخسائر والأضرار
- تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ

وستشكل مشاركة مؤسسات فنية متخصصة في هذا المجال، على غرار الفاو، لتوفير الدعم إلى البلدان، مساهمة أساسية لتنفيذ الاتفاق بصورة ناجحة.



أولاً - مقدّمة

1- بدأت الاستجابة السياسية لتغير المناخ في مؤتمر القمة المعني بالأرض المنعقد في ريو في عام 1992، حيث تضمنت "اتفاقيات ريو" اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتضع هذه الاتفاقية إطاراً للعمل من أجل تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون "تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي".

2- ويتمثل الهدف الرئيسي من مؤتمر الأطراف السنوي في استعراض التقدم في تنفيذ الاتفاقية. وعُقد أول مؤتمر للأطراف في برلين في عام 1995 وتضمنت الاجتماعات المهمة المنعقدة منذ ذلك الحين مؤتمر الأطراف الثالث حيث اعتمد بروتوكول كيوتو، ومؤتمر الأطراف الحادي عشر حيث وضعت خطة عمل مونتريال، ومؤتمر الأطراف الخامس عشر في كوبنهاغن الذي لم يتم التوصل خلاله للأسف إلى اتفاق يحل مكان بروتوكول كيوتو ومؤتمر الأطراف السابع عشر في ديربان حيث أنشئ الصندوق الأخضر للمناخ.

3- وعُقد مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون من 30 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 11 ديسمبر/كانون الأول 2015 في باريس. ولأول مرة منذ أكثر من 20 عاماً من المفاوضات، خلص المؤتمر إلى اتفاق تاريخي، يُعرف أيضاً باسم اتفاق باريس، من شأنه إبقاء الاحترار العالمي ما دون درجتين مئويتين. ونجحت البلدان الأفريقية، بقيادة مجموعة المفاوضين الأفريقية، في الدعوة إلى بلوغ اتفاق متوازن يعالج بالتساوي مسألتي التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

4- وشاركت الفاو بصفة مراقب وأسدت المشورة الفنية لبلدانها الأعضاء من أجل دعم مشاركة الأخيرة في المفاوضات والاجتماعات ولضمان الربط بين مسائل تغير المناخ والزراعة والأمن الغذائي.

5- ومن المزمع عقد الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2016. ولقد أبدت المملكة المغربية استعدادها لاستضافة هذا المؤتمر. وسوف تدعم الفاو المملكة المغربية والبلدان في التحضير للحدث وتنفيذه.

ثانياً - اتفاق باريس وعمل الفاو

6- **الطموح العام:** وافقت الأطراف على إبقاء ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين، ومواصلة بذل الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، على النحو المبين في المادة 2، ويتمثل الهدف العالمي الرئيسي في تحقيق ذلك "في أقرب وقت ممكن" (المادة 1-4).

7- **المساهمات المعتمدة وطنياً وآلية الاستعراض:** لم تبلغ المساهمات المعتمدة المحددة وطنياً المقدمة قبل اجتماع باريس مستوى الطموح المنشود في المادة 2. غير أن الدعم الرامي إلى تنمية المساهمات المعتمدة المحددة وطنياً كان قوياً بحيث قدّمت 187 دولة من أصل 196 دولة عضواً في الاتفاقية الإطارية مساهمات معتمدة محددة وطنياً إلى الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ. وبموجب اتفاق باريس، إن الأطراف مجبرة بحكم القانون على استعراض مساهماتها المحددة وطنياً وتقديم مساهمات أكثر طموحاً كل خمس سنوات (ابتداءً من عام 2023)، بهدف الارتقاء تدريجياً بمستوى الطموح العام لدى الأطراف (المادة 14-1 والمادة 14-2).

8- **الأمن الغذائي:** تنعكس شواغل الأمن الغذائي الآن في ديباجة اتفاق باريس. وهذا رمز هام حتى ولو لم يلزم الأطراف مباشرة باتخاذ إجراءات محددة. ووافقت الأطراف، بموجب المادة 2، على التكيف مع تغير المناخ وتعزيز التنمية بطريقة لا تهدد إنتاج الأغذية. ويعكس ذلك إلى حد كبير الصياغة المستخدمة في الاتفاقية الإطارية الأصلية التي تم التوقيع عليها في عام 1992.

9- **التخفيف من آثار تغيّر المناخ:** يبقى التخفيف من آثار تغيّر المناخ هو الهدف الأساسي من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس من أجل تحقيق الطموح العام للحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية. ولا يمكن بلوغ هذه الغاية من دون مشاركة جميع القطاعات بما في ذلك الزراعة والحراجة وغيرها من أشكال استخدام الأراضي. وإن المقاييس المشتركة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ تبقى هي المعايير المعتمدة للمحاسبة. وينبغي أن تسعى الأطراف إلى إدراج جميع الفئات الخاصة بانبعاثات الغازات وإزالتها في أنشطتها، ومواصلة إدراجها بعد ذلك. ويتعيّن على الأطراف تقديم التفسيرات إذا ما قررت استثناء فئة من الفئات. وإن التخفيف من الآثار والمساهمات (المعتمدة) المحددة وطنياً مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً. وعلاوة على ذلك، ينبغي معالجة طموحات التخفيف من آثار تغيّر المناخ/التكيف معه بصورة مشتركة (انظر الفقرة 8 (أ) من المادة 6) وتعزيز التنمية المستدامة (انظر الفقرة 4 (أ) من المادة 6). وسيتمّ وضع قواعد وطرق وإجراءات لنظم القياس والإبلاغ والتحقق. ويُطلب من الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية وضع مثل هذه القواعد وتقديم توصية بشأنها، بما في ذلك في ما يتعلّق بالنهج غير المرتبطة بالأسواق.

10- **التكيف مع تغيّر المناخ:** تم التوصل إلى قرار بشأن هدف عالمي عن التكيف (المادة 7-1). ويقر اتفاق باريس بالجهود المبذولة في مجال التكيف في البلدان النامية (المادة 7-3). وإن الأطراف مدعوة إلى تعزيز التعاون بموجب إطار كانكون للتكيف. وتُشجّع وكالات الأمم المتحدة على دعم البلدان النامية لتعزيز إجراءاتها الخاصة بالتكيف، وعلى الإبلاغ عن جهودها إلى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وتُدعى الأطراف إلى تصميم خطط وطنية للتكيف والإبلاغ عنها بصورة دورية (المادة 7-10 والمادة 7-11). ويُطلب من الصندوق الأخضر للمناخ تسريع عملية تمويل خطط التكيف الوطنية هذه. كما تم تجديد ولاية لجنة التكيف التي أنشئت في عام 2012.

11- برنامج الأمم المتحدة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية/الحراجة: أقرت الأطراف صراحةً بأهمية الغابات في المادة 5، وتنص هذه المادة على أنه يتعين على الأطراف صون بالوعات ومخزونات انبعاثات غازات الدفيئة وتعزيزها (بما فيها الغابات)، لا سيما من خلال اتخاذ إجراءات لتنفيذ "الإطار الموجود" والمنشأ لهذا الغرض ودعمه.

12- الخسائر والأضرار: تقرّ الأطراف، بموجب المادة 8، بأهمية منع الخسائر والأضرار المرتبطة بالمناخ والحد منها إلى أقصى درجة ومعالجتها. ووافقت الأطراف على تعزيز الفهم والإجراءات والدعم في هذا المجال - بما في ذلك من خلال آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ - ولكنها لم تضع مسارات تمويل رسمية متصلة بالخسائر والأضرار.

13- تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ: أقرت البلدان الأطراف المتقدمة بأهمية تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ بموجب المادة 9، وصممت في قرارها على الارتقاء بالدعم المالي لتحقيق هدف تحويل 100 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2020 إلى البلدان النامية لتمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ - كما تقرر في مؤتمر الأطراف الخامس عشر المنعقد في كوبنهاغن. وخلال مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين، التزمت البلدان المتقدمة بتوفير موارد إضافية مهمة لتمويل آليات مثل صندوق أقل البلدان نمواً، وصندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ.

14- نقل التكنولوجيا وتنمية القدرات: أقرت البلدان الأفريقية بأن بناء القدرات ونقل التكنولوجيا سيتسلمان بأهمية حاسمة لتحريك عجلة التنمية ذات الانبعاثات المنخفضة والمقاومة لتغير المناخ. ولقد تم إنشاء لجنة معنية ببناء القدرات (المادة 11)، بمناصرة المجموعة الأفريقية، مما سيساعد على تحديد الاحتياجات والإجراءات الخاصة بتنمية القدرات بالنسبة إلى البلدان النامية وأفريقيا. ويمكن للأطراف، إذ تلاحظ بشكل خاص أهمية التكنولوجيا لتنفيذ الإجراءات الخاصة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بموجب المادة 10، أن تيسر تطوير التكنولوجيا ونقلها لاستفيد منها البلدان الأطراف النامية، وذلك من خلال الآلية المتعلقة بتكنولوجيا المناخ.

15- ويمكن الاطلاع على الوثيقة الكاملة لاتفاق باريس عبر موقع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ:
<http://unfccc.int/resource/docs/2015/cop21/ara/109r01a.pdf>

ثالثاً - أهم الرسائل وأنشطة المتابعة

16- فتح مؤتمر الأطراف الحادي والعشرون الباب أمام اتخاذ المزيد من الإجراءات في مجالي التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع الزراعة.

17- ويتعيّن على البلدان اتخاذ إجراءات عاجلة، بما في ذلك ربط المنافع المشتركة الناجمة عن التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره للحد من انبعاثات القطاع الزراعي لئلا يتعدى الاحترار العالمي درجتين مئويتين.

18- ومن الضروري إتاحة التمويل والإرادة السياسية اللازمين لدعم البلدان النامية في تنفيذ خططها الرامية إلى التصدي لتغير المناخ والتكيف معه في قطاع الزراعة.

19- ويتعيّن على مجتمع الزراعة العالمي، بما فيه الفاو، أن يشارك في أنشطة متابعة اتفاق باريس لتولي قيادة العمل والابتكار على مستوى المسائل المتصلة بالزراعة. ويشمل هذا ما يلي:

- دعم البلدان لتنفيذ المساهمات المعتمدة المحددة وطنياً في مجالي الزراعة ونظم الأغذية لبلوغ مستويات أفضل من الأمن الغذائي والتغذية،
- توفير الدعم الفني المناسب للبلدان لتضع مشاريع تقدّمها إلى الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية بهدف اتخاذ إجراءات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في قطاع الزراعة،
- توفير الدعم الفني للبلدان لاكتساب التكنولوجيات وتقييم احتياجاتها من القدرات، وتطوير سياساتها الزراعية أو إدراج تغيّر المناخ فيها.